

تحليل أخبار

قلق في تل أبيب: رد «الجهاد» قادم

علي حيدر

في تل أبيب أن المعادلة التي تحكم مقاربة حركة الجهاد للاعتداء الإسرائيلي، لا يقتصر فقط على ضرورة أخذ كلفة الاعتداء بالحسبان، على ردهم إزاء الجزرة التي ارتكبتها جيش الاحتلال. بل ينظرون إلى ما جرى أيضاً من زاوية كلفة عدم الردّ ومفاعيله وتداعياته، التي قد تشجع إسرائيل على مزيد من الاعتداءات استناداً إلى فعالية عوامل الكبح والردع المفترضة التي ستترتب عن عدم الرد. هذا إلى جانب الأبعاد المعنوية والسياسية التي يمكن أن تتسرخ بفعل الامتناع عن الرد في هذه المرحلة التي تمرّ بها القضية الفلسطينية.

انطلاقاً من هذه الرؤى والتفكير، وما يفترض أنه حاضر لدى قادة العدو من معلومات استخبارية وتقديرية، تعهد نتنياهو مباشرة بالرد «بصرامة كبيرة جداً على كل من يحاول أن يعتدي علينا من أي جبهة كانت»، موضحاً أن كلمته تقصد «كل طرف، سواء كانت فصائل مارقة أو تنظيمات أو أي طرف كان». وعمد بذلك إلى توسيع دائرة الاستهداف كجزء من محاولة تعزيز صورة الردع الإسرائيلية. ويبدو من خلال الموقف الذي أطلقه رئيس حكومة الاحتلال أيضاً، أنه ما زال يراهن على فعالية الضغط على حركة «حماس»، في محاولة لإيجاد نوع من الشرح بين فصائل المقاومة، وهو ما عبّر عنه بالقول: «في كل الأحوال نحمل حماس المسؤولية عن أي هجوم ينطلق أو يُنظم ضدنا من قطاع غزة».

مع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن تقدير خلفيات مواقف نتنياهو أيضاً حقيقة أن مازقه القضائي يتعمق تباعاً، خاصة أن الخناق يبدو أنه يشتد حول عنقه. في المقابل، يحاول نتنياهو تقديم نفسه كسيد الأمن في المحافظة على الأمن القومي الإسرائيلي.

وكان مردخاي قد قال في شريط فيديو باللغة العربية، وزعه مكتبه أول من أمس: «إننا «ندرك مؤامرة الجهاد الإسلامي ضد إسرائيل، وهي تلعب بالنار على حساب سكان غزة، وعلى حساب المصالحة الفلسطينية والمنطقة ككل»، مؤكداً أنّ الرد سيشمل أيضاً «حماس». وهو ما يعني إسرائيلياً أن «قضية النفق» ما زالت تتفاعل في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية، وأن مسألة الرد ما زالت قائمة، وتحاول إسرائيل بمختلف السبل المباشرة وغير المباشرة الحؤول دونها. وليس بعيداً عن الرسائل المضادة التي توجهها إسرائيل، كشف جيش الاحتلال، عن تدريبات على مواجهة مختلف السيناريوات، ومنها التدريب على «حرب الأنفاق» في داخل قطاع غزة.

لم يعد الحديث عن أن «الجهاد الإسلامي» متمسك بخيار الرد على مجزرة النفق التي ارتكبتها جيش العدو وأدت إلى استشهاد 14 مقاوماً فلسطينياً، مجرد تخمين نظري أو تمنٍّ أو حتى تفكير بما ينبغي أن يكون. فقد كشف رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو خلال جلسة الحكومة أمس، عن مستوى القلق الذي ما زال يراود القادة الإسرائيليين من هذا السيناريو الذي يبدو أنه ما زال حاضراً بقوة في وعي صنّاع القرار وأجهزة التقدير في المؤسسة العسكرية. يعكس كلام نتنياهو عن أن «هناك من لا يزال يتلاعب بفكرة شنّ اعتداءات جديدة ضد إسرائيل» عن معلومات وتقديرات إسرائيلية بأن خيار الرد على العدو لم يعد وراءنا، بل يشي كما لو أن لديهم معلومات تؤكد هذا المسار. ويبدو أن المفهوم السائد في تل أبيب حول خيارات الرد، أن ردّ «الجهاد الإسلامي» سيحاول أن يأخذ بالحسبان مجموعة من الاعتبارات التي نتجت من اتفاق المصالحة والواقع القائم في قطاع غزة. على هذه الخلفية يحاولون في قيادة الجيش والاستخبارات الإسرائيلية محاولة استشراف خيارات عملانية قد تلجأ إليها «الجهاد»... وفق تقدير أن الحركة قد تحاول الجمع بين الرد المؤلم وعدم التدرج إلى مواجهة واسعة في غزة. في السياق نفسه، أكد تقرير معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت احرونوت»، يوسي يهوشع، أن «معلومات استخبارية وصلت إلى المؤسسة الأمنية تؤكد أن الجهاد الإسلامي يخطط لعملية رداً على مجزرة النفق. والتقدير في المؤسسة الأمنية أن العملية ستكون على شكل إطلاق صواريخ مضادة للدروع باتجاه إحدى آليات الجيش أو إطلاق صولية صواريخ». ولفت يوشع إلى أن «هذا الأسلوب مشابه لأساليب حزب الله»، في إشارة إلى بعض الردود التي اعتمدها المقاومة في لبنان، في مراحل سابقة والتي أتت بعد مضي فترة زمنية من الاعتداء الإسرائيلي. أن عبّر نتنياهو عن هذه المخاوف خلال افتتاح جلسة الحكومة، بعد مواقف مشابهة لمنسق شؤون الاحتلال في المناطق المحتلة، اللواء يواف مردخاي الذي حذر «الجهاد الإسلامي»، من أي رد أو عمل عسكري ضد إسرائيل على خلفية تفجير النفق قبل أسبوعين، يعني أن درجة التوتر بلغت مستوى فرضت عليه توجيه رسالة ردع مضاد. وتوحي اللغة التي استخدمها كل من نتنياهو ومردخاي كما لو أن الرد وشيك. في كل الأحوال، يدركون

طالب «حماس» بتسليم إحياء انطلاقها في الضفة ملك «فتح» في غزة (أ ف ب)

لم تشأ أن تعرقل التوافق بسبب هذه الشروط، وخاصة أن تقديراتها تشير إلى أن الإسرائيليين لا يريدون أي اتفاق بأي صيغة مع السلطة، ما يعني أنه «ليس من الضروري تقديم موقف ضد شيء لم يحدث بعد». وبشأن مشكلة الرواتب، أكد هؤلاء المسؤولون أن الحركة كما التزمت اتفاق المصالحة، يجب على بقية الأطراف، المشاركين والضامنين، أن يوفوا بالتزاماتهم، وأنها ليست مسؤولة عن صرف الرواتب للموظفين بدءاً من هذا الشهر.

وعن استمرار عدد من إجراءات السلطة «العقابية»، رغم قدوم عدد من الوزراء والمسؤولين من حكومة «الوفاق الوطني» لتسلم مهماتهم طوال الأسبوعين الماضيين، قال نائب رئيس «حماس» في غزة، خليل الحية، إن على رام الله أن «ترفع العقوبات عن غزة»، داعياً في الوقت نفسه إلى السماح للحماسيين بإقامة مهرجان في ذكرى انطلاق الحركة (14 كانون الأول المقبل) في الضفة المحتلة، كما سمح بذلك لـ«فتح» في القطاع. وطالب الحية بـ«ضرورة العمل وفق الشراكة السياسية في الضفة الغربية وغزة»، وأن يشعر كل مواطن فلسطيني بالمصالحة.

(الأخبار)



مع ذلك، قالت الصحيفة إنه «لا (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو ولا عباس في موقف جيد من أجل التفاوض»، فالأول تواجهه تحقيقات الفساد وضغوط من اليمين ضمن تحالفه الضيق من أجل عدم تقديم أي تنازلات، فيما يواجه الثاني معارضة داخلية. أما بالنسبة إلى «حماس»، فإن مسؤولين فيها قالوا إن جزءاً من التعهدات التي قدمتها الحركة في القاهرة «مرهونة بالظروف»، وإنها

تقرير

صفقات في معرض «دبي للطيران» بقيمة 19,3 مليار دولار

القوات المسلحة الإماراتية اللواء ركن طيار عبدالله السيد الهاشمي، أن هذه الصفقة تهدف إلى تحديث 80 مقاتلة من طراز «إف 16» إلى ذلك، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة «روستك» الروسية الحكومية للصناعات الدفاعية، سيرجي تشيميزوف، أمس، أن «روسيا تجري محادثات تمهيدية مع الإمارات حول إنتاج مشترك لطائرة مدنية في الإمارات»، مضيفاً أنه «سيتم تشكيل مجموعة عمل لمناقشة مزيد من التفاصيل».

ولفت إلى أنه اجتمع مع ولي عهد أبو ظبي، الشيخ محمد بن زايد، وناقشا الإنتاج المشترك للطائرة ومجالات أخرى للتعاون، وذكر أن «دولاً عديدة في الشرق الأوسط أبدت اهتماماً بالطائرة، لكن لم يتم بعد توقيع عقود محددة»، مستدرِكاً: «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مهمة لنا، وتشكل نحو 48% من إجمالي مبيعاتنا المدنية والعسكرية».

(رويترز، أ ف ب)



(أ ف ب)

شركة دبي وسيتم بـ«الإبقاء على عدد كبير من الوظائف في الولايات المتحدة». كذلك قال متحدث، أمس، إن وزارة الدفاع الإماراتية أعلنت عن صفقة مع شركة «لوكهيد مارتن» بقيمة ستة مليارات درهم (1,63 مليار دولار) لتحديث مقاتلات «إف 16». وذكر المدير التنفيذي للجنة العسكرية والمتحدث باسم

وسط ارتفاع وتيرة الاتفاقات التجارية والعسكرية بين دول الخليج والغرب، سجلت اليوم الأول من معرض دبي للطيران 2017، عقود وصلت إلى 19,3 ملياراً. إذ وقعت شركة «طيران الإمارات» (الحكومية) عقداً مع «بوينغ» الأميركية لصناعة الطائرات التجارية، لشراء 40 طائرة جديدة من طراز «787-10» دريملاينر» بقيمة تقدر بـ 15,1 ملياراً دولار، وفقاً لما أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم. المسؤول الإماراتي أكد خلال مؤتمر صحفي، عقد أمس، على هامش فعاليات المعرض، أن «الصفقة ترفع إلى حوالي 90 مليار دولار القيمة الإجمالية لطائرات (طيران الإمارات) من شركة (بوينغ)». وأضاف «من المنتظر تسلم الطائرات الجديدة على مراحل اعتباراً من 2022».

من جهته، صرح رئيس «بوينغ» كيفن ماكاليستر، بأنه يشعر بالارتياح لاختيار «طيران الإمارات» طائرات «دريملاينر 787-10»، وأضاف أن هذا العقد «يمدد شراكتنا الطويلة مع

وعند سؤاله عن هذه التغيرية خلال المؤتمر الصحفي في هانوي، أكد ترامب أن سعيه لكسب صداقة كيم لم يكن من باب المزاح، وقال: «هناك أمور غريبة تحصل في الحياة».

في سياق آخر، عرض ترامب، أمس، وساطته في الخلاف حول بحر الصين الجنوبي الغني بالموارد، بعد سنوات من البناء الصيني على جزر في المياه المتنازع عليها. وجازف بعرضه المفاجئ إقحام نفسه في الخلاف المستمر منذ عقود، بإثارة ردّ حاد من الصين، التي أكدت مراراً أن الولايات المتحدة لا دور لها في ما تصر على أنه سلسلة من الخلافات الثنائية. وقال ترامب للرئيس الفيتنامي تران داي كوانغ، «إن كان بإمكانني المساعدة في التوسط أو التحكيم، فرجاء أبلغوني بذلك، أنا وسيط جيد جداً».

وجاءت تعليقات ترامب قبل بدء الرئيس الصيني شي جين بينغ بدوره في هانوي زيارة دولة لفيتنام. ولاحقاً، أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة، أن الصين وفيتنام توصلتا إلى «توافق» حول إدارة التوترات بينهما في منطقة بحر الصين الجنوبي.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

